على الدولة إشباع غير الحاجات الأساسية من سائر الحاجات التي تدخل في مفهوم المجتمع الإسلامي عن الكفاية، تبعًا لمدى ارتفاع مستوى المعيشة فيه»[1].

يؤكد ذلك أن هدف الاقتصاد الإسلامي في المجال التوزيعي هو إشراك جميع الأفراد في الغنى، وهو ما يستلزم بداهة الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للمجتمع، حتى يتسنى تطبيق المبدأ الإسلامي في التنمية، والخروج بجميع الأفراد إلى الحد الذي تحصل به الكفاية.

مما سبق يمكن القول بعدم التضييق الشديد من خلال الالتزام برقم (مبلغ) معين، وكذلك عدم التوسيع دون حدود. وذلك أن شريعة الإسلام واحدة السمات والخصائص، فهي شريعة وسط. ومن هنا يمكن القول بأن حد الكفاية هو ذلك الحد الذي يكفي مؤنة الفرد وعياله من الحاجات الأساسية والحاجية والتحسينية، دون إسراف أو تقتير، مع مراعاة الظروف التي يعيشها المجتمع على المستوى العام، رخاء وضيقًا، والحاجات التي درج أفراد المجتمع على الاحتياج إليها.

المطلب الثاني
حد الكفاية في الاقتصاد الوضعي

لقد سادت المجتمعات غير الإسلامية أوضاع صارخة من اختلال التوزيع، حيث تعتبر سمة من سمات التقدم الاقتصادي المطرد فيها. فمن ناحية كان هناك كبار ملاك الأرض والإقطاعيون، ومن بعدهم رجال الصناعة والمال، تقابلهم حالات الفقر المدقع حيث لا تجد نسبة كبيرة من أفراد الشعب القوت اللازم لإبقائهما على قيد الحياة.

إن هذه الأوضاع التوزيعية كانت هي السائدة في بلاد أوروبا والولايات المتحدة على السواء. وقد ساعد على تفاقمها الزيادة السكانية السريعة، والتحول من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية مع تكرار الأزمات الاقتصادية الراجعة إلى سوء المواسم الزراعية والحروب الطويلة... الخ.

قبل بداية القرن السادس عشر، بدأ الاهتمام بمواجهة حالة الفقر المتفشية بين أفراد المجتمع، فتم تصنيف خمس عشرة من حالات التسول والعقوبات المناسبة

---

(١) الصدر: اقتصادنا، مرجع سابق، ص٦٣٢ ــ ٦٣٣

لكل منها[1]. فقد كانوا يعتبرون الفقر مسؤولية الفقراء. الذين يؤذون المجتمع بحالتهم المزرية[2]. وقد تعالت النداءات من المصلحين الدينيين أمثال لوثر Luther Martin إلى أمراء البلاد ونبلائها للعمل على مقاومة التسول، بمساعدة الفقراء والعجز، والضعاف غير القادرين على العمل لتوفير حاجاتهم الأساسية[3].

لقد وضعت الحلول لإعانة حالات الفقر التي تهدد أمان واستقرار المجتمعات عن طريق صرف بطاقات لبعض الفقراء تسمح لهم بالتسول. وكان من يقبض عليه يتسول الصدقات دون تصريح، يتم جلده علنا حتى تسيل منه الدماء[4]. كما أتاحت بعض المقاطعات حصول الفقراء على حسنات من الكنيسة، تجمعها من الكفارات التي يؤديها إليها بعض الموسرين. وقد أدت هذه الحسنات القليلة إلى تشجيع التسول، وجعله مهنة مربحة، ولكنها لا تفي بالحاجات الفعلية للفقراء، الذي ظلوا على حالتهم المزرية من الحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية في الحياة[5].

على الرغم من أن الارتفاع الكبير في الناتج القومي الإجمالي في هذه الاقتصاديات، نتيجة الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تقدم في مختلف المجالات الإنتاجية، إلا أن ذلك لم ينعكس إلا على طبقة محدودة من المجتمع، في حين لم تتحسن الأحوال المعيشية لباقي أفراد الشعب. بل ازدادت حالتهم سوءًا وظلوا يعانون الفقر والبطالة، مما يترتب عليه زيادة الهوة بين طبقتي المجتمع[6].

لقد أدى استمرار هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستفحالها إلى التوسع، في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، في نظم التخفيف على الفقراء Poor Relief System. وذلك للمحافظة على النظام والأمن المدني، كما أشار كبار الاقتصاديين، أمثال ميل John Stuart Mill[7]. ويرجع هذا

---

(1) Piven (Frances Fox) & Cloward (Richard):Regulating the Poor: The Functions of Puhlic Welfare (Pantheon Books, New York, 1971) p:8.
(2) Piven (Frances Fox) & Cloward (Richard): Poor People's Movements; Why they Succeed, How they Fail (Pantheon Books, New York, 1971) pp:48 & ff.
(3)Weeb (Sidney & Beatrice): English Poor Law History, Part I. the Old Poor Law (Archon Booksm Hamden, Conn., 1963) pp: 31 – 32.
(4) Piven &Cloward: Regulating the Poor; op. cit., p:15. Ch. 2.
(5) Ibid. pp: 10 – 11.
(6) Loc. Cit.

(٧) وذلك سنة ١٨٦٣. انظر:

Mill (John Stuart) The Letters of John Stuart Mill: Hugh S.R Elliot (ed.) (Green & Company, Longmans, London, 1910) Vol. I, p: 307.

الاهتمام لأسباب اقتصادية وأمنية، بعيداً عن مشاعر الشفقة على الفقراء والمعدمين[1].

في أوائل السبعينات من القرن الماضي، تكونت في الولايات المتحدة لجنة لقانون الفقر Poor Law Commission. ثم تعددت الهيئات والمنظمات في أوروبا والولايات المتحدة وزاد نشاطها خلال الكساد الكبير[2]. إلا أن نظم الإعانة Systems Relief على اختلاف مسمياتها، لم تنجح في التقليل من الحرمان الاقتصادي لفئات عريضة من المجتمعات المتقدمة، مما جعل الأزمات الاقتصادية بها تقترن بأزمات سياسية، كما حدث في الستينات من هذا القرن في الولايات المتحدة[3]. وقد تقلص نشاط هيئات الإعانة، حتى اقترن بحدوث الأزمات الاقتصادية، كما اقتصر على مساعدة العجزة والمكفوفين والأيتام في غير هذه الأوقات العصيبة. ذلك أن هذا النشاط الإحساني يتكلف بلايين الدولارات، مما يجعل الاعتماد عليه لا يلقى أي ترحيب[4].

مع استمرار وجود مئات الآلاف من العائلات المحتاجة، التي لا تلقى أي مساعدة على الإطلاق، وجد الاقتصاديون أن الحل الأساسي هو اتباع سبل مختلفة لإصلاح المسار الاقتصادي جذرياً[5].

تعتبر البدعة الجديدة New Fad[6] في هذا المجال هي استراتيجية الحاجات الأساسية Basic Needs Approach (BNS) or The Basic Needs Strategy (BNS) to Development والتي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة في أقصر فترة زمنية ممكنة[7] فهي سياسة اقتصادية تتيح للفقراء الحصول على السلع والخدمات الحيوية اللازمة لتحسين مستويات معيشتهم[8] فقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن التنمية في معظم الدول لم تقترن فقط بالإخفاق

---

(1) Hammond (J.L. & Barbara): The Village Labourer (Green & Co., Longmans, London. 1948) Vol. I, p: 118.
(2) Piven & Cloward: Regulating the Poor; op. cit., Ch.2.
(3) Ibid. pp: 219 – 220.
(4) Ibid. pp: 347 – 348.
(5) Loc. cit.
(6) Ghai: What is a Basic Needs Approach to Development; op. cit., P I.
(7) Ibid. p: 2.
(8) Leibziger (Danny): Policy Issues and the Basic Needs Approach; in Leipziger (ed): Basic Needs & Development (Oelgeshlager, Gunn & Hain, Cambridge, Mass., 1981) pp: 107, 109.

في تحسين المستويات المعيشية للمجموعات الفقيرة، ولكنها أدت في الكثير من الحالات إلى نتيجة عكسية وهي الإفقار التام[1] Absolute Impoverishment .

لقد ثارت العديد من الآراء لتحديد مكونات الحاجات الأساسية[2] .

فقد جاء في إحدى تقارير المنظمات الدولية أن الحاجات الأساسية للبشر هي الغذاء، المأوى، الملبس. وتعتبر هذه الحاجات جوهرية Core. وقد أضافت تقارير أخرى إليها توفير الخدمات الأساسية مثل: استخدام المياه النقية، ووسائل الصرف، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية[3]. وترى بعض التقارير ضرورة أن يتسع هذا المفهوم المادي للحاجات الأساسية ليشمل تلبية الحاجات النفسية والسياسية[4] كما يضاف إلى هذا المفهوم، على المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، ملكية وإدارة وسائل الإنتاج كالأرض، ومصادر المياه، والمناجم، والهياكل الأساسية، والمصانع التي تقدم السلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك[5].

إن تحديد مكونات مفهوم الحاجات الأساسية يتم بواسطة الأفراد مباشرة أو من خلال منظمات تمثل الجماهير الفقيرة تمثيلاً فعليًا[6]، حتى يأتي تحديدها للحاجات الأساسية متفقاً والحاجات الفعلية للأفراد وفقًا لظروف المكان والزمان المتغيرة.

على الرغم من ظهور هذه الاستراتيجية لتصحيح الأوضاع التوزيعية في الدول النامية منذ ما يقرب من ربع قرن، فإنها لم تلق نجاحًا في التطبيق[7]. كما أنها لم تلق ترحيبًا لدى السلطات الاقتصادية والسياسية المحلية والصفوة الحاكمة Elite، ومن المتوقع أن ترفض الصفوة الحاكمة تبني هذه الاستراتيجية لأسباب عديدة منها: خوفها من انخفاض معدل النمو في الأجل القصير مما يقلل من مكانتها Prestige أمام

---

(1) Ghai: What is a Basic Needs Approach.; op. cit., p: 2.

(٢) راجع النراوعي (منى مصطفي): استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان مع تطبيقها على جمهورية مصر العربية (رسالة دكتوراه تحت اشراف د. عمرو محي الدين، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اقتصاد، سنة ١٩٨٣) ص٢٥ –٢٧.

(3) ILO: Employment, Growth & Basic Needs; op. cit., p: 4.
(4) UNCTAD & UNDP. The Declaration of Cocoyoc, 1975 in Ghai: Ibid. p:6.
(5) U.N.: What Now – Another Development; op. cit.
(6) Ghai & Alfthan: On the Principles of Quantifing & Satisfiying Basic Needs in Ghai et al: The Basic Needs Approach...; op. cit., pp: 20 -21.

(٧) كما حدث في الخطة الهندية (٦١ ــ ٧٥) التي حددت سنة ١٩٧٥ لبلوغ هدف الحد الأدنى للمعيشة لغالبية السكان. ولكنها عجزت عن ذلك، فاضطرت إلى تأجيل تحقيقه إلى ما بعد سنة ١٩٨٥. راجع: Rudra (Ashok): The Basic Needs Concept & its Implementaion in Indian Development Planning (ILO – Artep Publication, Bangkok, Dec., 1978) p:21.

العالم الخارجي، وخوفها من فكرة أنه قد تكون استراتيجية الحاجات الأساسية استراتيجية ثورية إلى حد بعيد، لما يحتوي عليه من إعادة التوزيع[1]. كذلك لم تلق هذه الاستراتيجية قبولاً من الاقتصاديين الذين اعتبروها ناتجًا منطقيًا Outgrowth Logical للاستراتيجيات الجديدة للتنمية[2]، حيث تشترك في العديد من الأفكار ووجهات النظر وغيرها من الاستراتيجيات مثل: الاستراتيجيات الموجهة لخلق التوظف، والاستراتيجيات الموجهة ضد الفقر، واستراتيجيات إعادة التوزيع مع النمو ... الخ[3].

نرى من جانبنا أن هذه الاستراتيجية تنفصل عن الواقع الذي يتم تطبيقها فيه، حيث أنه من الصعوبة بمكان وجود شخصين يتفقان على المكونات المادية لسلة الحاجات الأساسية، كمًا ونوعًا، فضلاً عن مكوناتها النفسية والاجتماعية[4]. وعلى ذلك، لا يوجد معيار موضوعي لتحديد مكونات الحزمة الدنيا للاستهلاك Consumption Bundle Minimum[5] لاختلاف الترتيب الشخصي لهذه الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع الواحد، في الزمن نفسه مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد أوزان للتفضيلات الشخصية[6].

من ناحية أخرى، يؤخذ على هذه الاستراتيجية الخلط بين الحاجات الأساسية Basic Needs والحقوق الأساسية Basic Rights. فما يطلق عليه حاجات أساسية؟ هي، في الواقع، حقوق أساسية يجب أن تتوافر لكل فرد في المجتمع، دون أن يحتاج إلى الإعلان عن حاجته إليها[7] فالحقوق الإنسانية يجب أن تكون ثابتة، كما يجب أن يكون توفيرها مكفولاً لكل فرد بحكم كونه إنسانًا. وعلى ذلك، فإن

(1) Rothnstien, (R.L.): The Political Economy of Redistribution & Self-Reliance (World Development, Pergamon Press, 1977) Vol. 4, No. 7, pp:593-601.
(2) Ghai: What a Basic Needs Approach..; op. cit.
(3) Ghai: Basic Needs & Its Critics, Down to Basic Reflections on The Basic Needs Debate (IDS, June 1978) Bull. Vol. 9, No. 4, p: 16.
(4) Ghai & Alfthan: On The Principles of Quantifying, op. cit., pp: 22 – 23.
(5) Khan (A.R.): Basic Needs Targets: An Illustrative Exercise in Identification & Qualification, With Needs Reference to Bangaladesh in Ghai et al: The Basic Approach...; op.cit., p: 72.
(6) Ibid. p: 73.
(7) Lee: Some Normative Aspects of a Basic Needs Strategy in Ghai: Ibid. pp:65 – 66.

إشباع الحاجات الأساسية لا يعتبر هدفًا في حد ذاته، ولكنه الأسلوب الوحيد لتحقيق آدمية الإنسان المستخلف من أجل عمارة الكون.

إن من أهم ما يؤخذ على هذه الاستراتيجية هو كيفية إشباع الحاجات[1] حيث يقترح إشباعها جميعًا بنفس الطريقة. فإذا كانت سياسة الإنتاج قادرة على توفير السلع التي تقابل الحاجات الأساسية، وإذا كانت المشاركة الشعبية قادرة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية[2]، فإن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على نصيبه من الحاجات الأساسية المادية والمعنوية لن يكون إلا من خلال نظم أخرى غير المتعارف عليها.

نخلص من ذلك، إلى أن المجتمعات غير الإسلامية تعاني من اختلال مزمن في الأوضاع التوزيعية. فعلى الرغم مما حققته معظم هذه المجتمعات من تقدم اقتصادي ملموس، إلا أن ذلك لم ينجح في توفير حد الكفاية، أو حد الكفاف، لأعداد كبيرة من أبنائها. وقد نبهت الاحتياجات المتتالية لهذه الكثرة الفقيرة إلى ضرورة اتخاذ السياسات اللازمة لتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد. غير أن التطبيق العملي أثبت فشل دراسات الهيئات واللجان، والاستراتيجيات المقترحة في التعديل من هذا الوضع. ويرجع ذلك إلى العقيدة التي تعتنقها هذه المجتمعات، والتي تقوم على توزيع الدخل القومي وفقًا للندرة النسبية لعناصر هذه السياسات التصحيحية فعليًا بها.

المطلب الثالث
حد الكفاية في الدولة الإسلامية

إن حد الكفاية مبدأ أصيل في الاقتصاد الإسلامي، واجب التحقيق شرعًا. وهو ليس هدفًا مستحيل التطبيق، أيًّا كانت الظروف التي يعيشها المجتمع. فقد تم تحقيقه فعلاً خلال حقبة زمنية لم تشهد من تطويع موارد الطبيعة ما نعيشه اليوم. ولكنه الإيمان الذي يعين على تحري رضا الله بتطبيق أوامره كاملة، غير منقوصة.

---

(1) Khan: Basic Needs Targets..; op. cit., p. 95.
(2) Khan: Production Planning for Basic Needs in Ghai et al; op. cit., pp:96 - 97.
Khan: Basic Needs Targets..; op. cit., p: 95.